



الجمعية البرلمانية  
للإتحاد من أجل المتوسط



اللجنة الخاصة للطاقة والبيئة والمياه

- مشروع تقرير -

إدارة النفايات في المناطق الساحلية  
على البحر الأبيض المتوسط

قدّمه المقرران  
عاكف أكوس (تركيا)  
ونيفين ميمكا (كرواتيا)

## أولاً- مشروع التوصيات

إن اللجنة الخاصة للطاقة والبيئة والمياه

1. تدعو إلى تخفيض التلوث الناجم عن مصادر برية وإزالته من البيئة البحرية وفق برنامج العمل الإستراتيجي من أجل تخفيض تلوث المتوسط الناجم عن مصادر برية واعتمدت خطط عمل وطنية في إطار إتفاقية برشلونة.

2. تعتبر أنه على الإصلاحات المؤسساتية والإدارية في قطاع النفايات في كل من البلدان المنتمية إلى الشراكة الأوروبية متوسطة أن تركز إلى المبادئ التالية:

- احترام التراتبية في النفايات (المنع؛ الإعداد لإعادة الإستخدام؛ إعادة التدوير؛ طرق استعادة أخرى؛ التخلص)،
  - مبادئ إدارة النفايات: الملوث يدفع؛ مسؤولية المنتج؛ الجوار،
  - احترام المبادئ العامة الأخرى لحماية البيئة (النتمة المستدامة؛ المبدأ الإحترازي؛ الحفاظ على الموجودات الطبيعية؛ التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية؛ مبدأ الإستبدال و/أو التعويض؛ إزالة ومعالجة الضرر البيئي عند المصدر؛ مبدأ النهج المتكامل؛ التعاون؛ الوصول إلى المعلومات ومشاركة الجمهور؛ مبدأ الترويج؛ الحق في الوصول إلى العدالة).
3. تعتبر أن نظام إدارة النفايات يستلزم وجود تشريعات جيدة قابلة للتطبيق مع مرافق ملائمة للإدارة المستدامة للنفايات وإعادة تأهيل مرامي النفايات و"مكباتها".
4. تعتبر أن حركة نقل النفايات عبر الحدود يجب أن تخضع لرقابة صارمة وأن نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود يجب أن يحترم إتفاقية بازل.
5. تدعو كافة البلدان في الشراكة الأوروبية متوسطة إلى الإضطلاع بالجهود التالية:

- تعزيز الأبحاث التطويرية المتصلة بإدارة النفايات
- إطلاق حملات التوعية والتواصل التي تستهدف المنتجين والجمهور العام حيال إدارة النفايات، لا سيما منع النفايات
- تشجيع الإستثمارات في تكنولوجيات "غير مؤذية للبيئة" ومتصلة بإدارة النفايات وفق تراتبية النفايات
- تطوير البنية التحتية لنظام متكامل لإدارة النفايات
- تنظيم نظم فصل النفايات وجمعها
- عدم تشجيع حركة نقل النفايات عبر الحدود
- تقليل المرامي المخصصة للنفايات القابلة للإنحلال الطبيعي
- مراقبة صارمة لإدارة النفايات الخطيرة

## ثانياً- البيان التفسيري

في إطار إتفاقية برشلونة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة- خطة عمل البحر الأبيض المتوسط) وبرنامج العمل الإستراتيجي لخفض تلوث المتوسط ذات المصدر البري في 2005، قامت بلدان المتوسط بإعداد خطط عمل وطنية مستندة إلى وثائق أعدتها في السابق: التحليل التشخيصي الوطني، ميزانية 2003 الأساسية، خطط قطاعية لأنواع الملوثات المختلفة، والصكوك الاقتصادية لحماية البحر من التلوث الناجم عن المصادر البرية: الأوضاع الراهنة والحلول الممكنة.

وكان الهدف الأساسي من وثائق التحليل التشخيصي الوطني اقتراح الأولويات البيئية للأراضي الساحلية عبر مشاريع وطنية مثل "مشروع مراقبة تلوث مياه المدن الساحلية" وإنفاذ شبكات الرصد.

وتعتبر إدارة النفايات من الأنشطة الأكثر تعقيداً والتي تترك تأثيراً قوياً على معظم فروع الإقتصاد تقريباً، والتصنيع والإستهلاك. وتشتمل على مجموعة متنوعة من الإجراءات والتكنولوجيات كمنع توليد النفايات، وتخفيض كمية النفايات و/أو آثارها السلبية على البيئة، والقيام بجمع النفايات، والنقل، واستعادتها، والتخلص منها وغيرها من الأنشطة المتصلة بالنفايات، وكذلك الإشراف على هذه الأنشطة والعناية اللاحقة بمكبات النفايات بعد إقفالها.

والهدف الأول من أي سياسة خاصة بالنفايات يتمثل بتقليل الآثار السلبية لتوليد النفايات وإدارتها على صحة الإنسان والبيئة. على السياسة الخاصة بالنفايات أن تهدف إلى خفض استعمال الموارد وأن تحبذ لتطبيق عملي لتراتبية النفايات.

وبشكل عام، تحدّد تراتبية النفايات ترتيب الأولويات لما يُعتبر أفضل خيار بيئي إجمالي في تشريعات وسياسات متصلة بالنفايات. يمكن أن يكون الإبتعاد عن تراتبية كهذه أمراً ضرورياً في تيارات معينة من النفايات إذا تم تبرير هذا الأمر لأسباب من جملتها مثلاً الجدوى التقنية وقابلية الإستمرار الإقتصادية وحماية البيئة.

على منع النفايات أن تكون أولى الأولويات في إدارة النفايات، وأن يتمّ تفضيل إعادة الإستخدام وتدوير المواد على استعادة الطاقة من النفايات، إذ أنها من أفضل الخيارات البيئية. فضلاً عن ذلك، يجب التشجيع على استعادة النفايات واستعمال المواد التي تتمّ استعادتها من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية.

ما من شك أن الوقاية من توليد النفايات، كأى تدبير آخر لتقليل النفايات، هي من أكثر الأساليب ملاءمة لحل مشكلة النفايات. وتُطبّق هذه التدابير على العملية وعلى نقطة توليد النفايات وتشتمل على منع توليد النفايات عبر تغيير عملية الإنتاج أو الإستخدام، والتخفيض عند المصدر بالذات، وإعادة استعمال المنتج. كما أن إجراءات إعادة التدوير أو استعادة المواد تحظى بتقدير عال نظراً لآثارها على البيئة المتصلة بشكل جوهري بجمع أجزاء مفصولة عن النفايات يُمكن استعمالها كماد خام ثانوية.

وتتمّ إعادة التدوير الأولية وفصل النفايات وجمعها في مجال مواد النفايات التي تكون إعادتها إلى الدورة قابلة للتنفيذ تقنياً ومالياً. والمهمة الرئيسية من فصل النفايات وجمعها هي أن تخفّض قدرات النفايات الحضرية التي تُنقل إلى مكبات النفايات مما يعني معالجة النفايات الحضرية واستعمالها لأغراض توليد الطاقة قبل نقلها إلى المكبات.

يمكن للنظم المعاصرة للتخلص من النفايات أن تشتمل على تكنولوجيات مختلفة لمعالجة النفايات واستعمالها بهدف تقليص كميات النفايات التي سيتمّ إيداعها و/أو بهدف إزالة أو أقله تخفيض الآثار المؤدية للنفايات على البيئة (مثل انبعاث الملوثات الغازية الناجمة عن تحلل النفايات، والترشيح...).

ووفق تراتبية النفايات وبهدف تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة المتأتية عن التخلص من النفايات في المكبات، من المهم تسهيل عملية فصل النفايات العضوية ومعالجتها بشكل سليم بغية إنتاج مزيج آمن وغيرها من المواد المرتكزة إلى النفايات العضوية.

ويندرج تقليص النفايات الصناعية ومنعها في إطار أهم الأهداف الوطنية لإدارة النفايات التي تستدعي تغييرات معقّدة في الذهنية وفي إدارة العمليات بدءاً بالإنتاج ووصولاً إلى التخلص النهائي في مجال الأساليب التقليدية لإدارة النفايات الصناعية.

على انتقاء تكنولوجيا لمعالجة النفايات أن تركز إلى تحليل الكلفة من حيث الفعالية، مع الأخذ في الحسبان بإدارة النفايات وفق أهم التكنولوجيات المتاحة والتي لا تؤدي إلى تكاليف مفرطة.

ويجب التخطيط لإنشاء المرافق المخصصة لتخزين النفايات واستعادتها و/أو التخلص منها بطريقة تلبى الإحتياجات أقله على الصعيد الوطني.

لا يمكن أن يُنفذ نظام متكامل لإدارة النفايات إذا تمّ النظر إليه فقط من جانب تقني واقتصادي مع إهمال البُعد الخاص بالتعليم البيئي ودوره. ويُعتبر التعليم البيئي جزءاً أساسياً من أي نظام متكامل لإدارة النفايات. فالتعليم البيئي والثقافة البيئية موضوعان مترابطان وتربطهما علاقة السبب والأثر. ويُمكن للتعليم البيئي أن يسهّل اكتساب المعارف والمهارات البيئية بهدف إدكاء وعي الجمهور حيال مشاركة فعالة في تنفيذ نظام إدارة النفايات. ويهدف التعليم البيئي إلى مساعدة الفرد على تطوير مفاهيم جديدة واكتساب قيم جديدة تدفع به إلى تغيير سلوكه. لذلك، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية والإضطلاع بالمهام المحددة، يجب إدخال تغييرات جذرية في مجال الرفاهية والإقتصاد والتعليم والثقافة مع الإهتمام بإعادة تأهيل الفرد على الصعيد الروحي والفكري والإبداعي بشكل فعّال.